

مذكرة حول المنتدى الذي تنوي تنظيمه منظمة كرانس مونتانا في مدينة الداخلة المحتلة

- تعترم المنظمة السويسرية، منتدى كرانس مونتانا ومقرها في إمارة موناكو، عقد دورتها السنوية لعام 2015 في مدينة الداخلة في الجزء الجنوبي من الأراضي الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال المغربي، خلال الفترة ما بين 12 و 14 مارس 2015.
- لا تزال الصحراء الغربية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة بوصفها إقليما خاضعا لتصفية الاستعمار، وهي بذلك ليست ولم تكن قط جزءا من المملكة المغربية التي لا تزال تحتل بشكل غير قانوني أجزاء كبيرة من الإقليم منذ 31 أكتوبر 1975.
- أكدت محكمة العدل الدولية بشكل واضح، في رأيها الاستشاري التاريخي بشأن الصحراء الغربية، الصادر في 16 أكتوبر 1975، أنه لم توجد قط أي صلة سيادة بين إقليم الصحراء الغربية والمغرب أو موريتانيا. وفي عام 2002، أصدر نائب الأمين للأمم المتحدة المكلف بالشؤون القانونية، السيد هانز كوريل، رأيا استشاريا بناء على طلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة أكد فيه من جديد وبنحو لا لبس فيه أن المغرب لا يمارس أي سيادة أو سلطة إدارية على الصحراء الغربية.
- ولذلك فلم تقبل قط لا الأمم المتحدة ولا منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) ولا المجتمع الدولي ككل باحتلال المغرب للصحراء الغربية أو تعترف بمشروعية ضمه القسري للإقليم.
- وعلاوة على ذلك، وتماشيا مع مبدئها القاضي بعدم الاعتراف بقانونية أي ضم للأراضي ينتج عن استخدام القوة، فقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبنحو واضح وجود المغرب في الصحراء الغربية كفعل احتلال بالقوة (القرار 37/34 الصادر في 21 نوفمبر 1979 والقرار 19/35 الصادر في 11 نوفمبر 1980).
- وبوصفه قوة احتلال، فإن المغرب بالتالي ليس له الحق على الإطلاق في التعامل مع أطراف ثالثة بشأن الصحراء الغربية الخاضعة لتصفية الاستعمار.
- وبناء عليه، فإن القرار الذي اتخذته منتدى كرانس مونتانا بعقد دورته السنوية لعام 2015 في مدينة الداخلة المحتلة يعد مخالفا لحقوق ومصالح الشعب الصحراوي ولمبادئ القانون الدولي ذات الصلة التي تنطبق على الصحراء الغربية باعتبارها إقليما خاضعا لتصفية الاستعمار.
- يدعي منتدى كرانس مونتانا أن اختيار مدينة الداخلة المحتلة كمكان لعقد دورته القادمة هو "دليل على التزام المنظمة القوي بالسلام والحوار العالمي". ومع ذلك، فإن خدمة مآرب سياسة المغرب الاستعمارية بهذا الشكل إنما ستقود لتشجيع دولة الاحتلال على التمادي في احتلالها غير المشروع للصحراء الغربية. كما أنها ستفتح الباب أمام مزيد من الاستثمار الأجنبي والتورط في الإقليم بنحو لن يؤدي إلا إلى تعقيد الوضع على الأرض وخلق مزيد من التوتر في المنطقة.

- ويزعم منتدى كرانس مونتانا أيضا أنه "كان أول منظمة تهتم بالانشغالات الكبرى لأفريقيا وتعزيز آمالها وطموحاتها". ومن المفارقات أن المنتدى المزمع، والذي من المفترض أنه سيعالج بعض الانشغالات الكبرى لأفريقيا، سيعقد في آخر مستعمرة في إفريقيا وتحت رعاية سلطة الاحتلال. إن هذه الحقيقة تلقي بظلال من الشك على مدى ملاءمة ونزاهة مثل هذه المبادرة.
- وبالإضافة إلى موقفه المعرقل لعملية السلام التي تفودها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، فإن المغرب يواصل انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بنحو منهجي في الأراضي الصحراوية الواقعة تحت احتلاله غير الشرعي. ويوجد كامل الإقليم المحتل حاليا تحت حصار عسكري وتعتيم إعلامي مطلق، بينما يواصل المغرب منع المراقبين ووسائل الإعلام الدولية من دخول الإقليم.
- وعلاوة على ذلك، يستمر المغرب أيضا في النهب غير القانوني للموارد الطبيعية للإقليم المحتل بما في ذلك الأسماك والفوسفات وغيرها من المعادن وفي كثير من الأحيان بالتواطؤ مع جهات خارجية وفي انتهاك صارخ للسيادة الدائمة للشعب الصحراوي على موارده الطبيعية.
- وقد أعربت الحكومة الصحراوية وقيادة جبهة البوليساريو رسميا لمنتدى كرانس مونتانا عن خيبة أملها وقلقها العميق بشأن هذا الاجتماع المزمع الذي يعد خطوة غير مسبوقة واستفزازية قد تكون لها عواقب سلبية على التطورات الحالية لمسألة الصحراء الغربية.
- وتعبيرا عن بالغ قلقهم بشأن قرار كرانس مونتانا عقد منتداهما المقبل في الصحراء الغربية المحتلة، آخر مستعمرة في أفريقيا، تبنى الاتحاد الأفريقي، الذي تعد فيه الجمهورية الصحراوية دولة عضو مؤسسة، إعلانا بالإجماع في 31 يناير 2015 حث فيه المنظمة السويسرية وجميع المنظمين الآخرين على إلغاء الاجتماع المقرر، حيث أنه يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، كما دعا كذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني الأفريقي وجميع المنظمات إلى عدم المشاركة في هذا المنتدى.
- وإنه لمن الضروري والعاجل أن يتم اتخاذ كافة التدابير باتجاه منتدى كرانس مونتانا وشركاءه والجهات الراعية له لحثه على الامتناع عن عقد دورته لعام 2015 في مدينة الداخلة المحتلة.
- كما أنه من الأهمية بمكان أن يتم حث المنظمات والمؤسسات الوطنية التي تنوي المشاركة في هذا المنتدى على الامتناع عن المشاركة في هذا الحدث، وجعلها تدرك بأنه ليس من مصلحتها أن ترتبط بأية مشاريع قد تضيء شرعية على احتلال غير شرعي ووحشي والذي لا يزال مستمر في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية ويحرم شعبا بأكمله من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية.